الأمم المتحدة

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

Distr.
GENERAL

FCCC/CP/1996/12
11 June 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف
الدورة الثانية
جنيف، ٨-١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٥(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية ومقررات الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف

الالتزامات الواردة في المادة ٤

عملية التجميع والتوليف الثانية للبلاغات الوطنية الأولى المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول

ملخص تنفيذي من إعداد الأمانة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٥	٣
ثانيا - الظروف الوطنية	٦ - ١٥	٣
ثالثا - قوائم جرد الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالتها	١٦ - ٢٣	٧

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
رابعا - السياسات والتدابير الرامية الى الحد من الانبعاثات البشرية المنشأ وحماية وتحسين مصارف غازات الدفيئة ومستودعاتها وما يترتب على هذه السياسات والتدابير من آثار محددة	٢٤ - ٣١	٩
خامسا - الإسقاطات والآثار الإجمالية للسياسات والتدابير	٣٢ - ٤٣	١١
سادسا - التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات	٤٤ - ٤٩	١٤
سابعا - تنفيذ الالتزامات الأخرى وما يتصل بذلك من مسائل	٥٠ - ٥٧	١٥

المرفق

الجدول ١ - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ، باستثناء التغيير في استخدام الأراضي والحراجة، أرقام الجرد النسبية للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وبيانات الاسقاطات لسنة ٢٠٠٠	١٨
الجدول ٢ - انبعاثات جميع غازات الدفيئة البشرية المنشأ، باستثناء التغيير في استخدام الأراضي والحراجة، البيانات النسبية للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وبيانات الاسقاطات لسنة ٢٠٠٠	٢٠

أولا - مقدمـــة

١- يتألف هذا التجميع والتوليف الثاني للبلاغات الوطنية الأولى المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالاتفاقية (ويشار إليها فيما يلي باسم "أطراف المرفق الأول") من ثلاثة أجزاء: الملخص التنفيذي (هذه الوثيقة)، والتقرير الرئيسي (FCCC/CP/1996/12/Add.1) وجداول جرد الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالتها والإسقاطات بالنسبة لعام ٢٠٠٠ (FCCC/CP/1996/12/Add.2).

٢- ويشتمل تقرير التجميع والتوليف الثاني بشأن البلاغات الوطنية الأولى على ٣١ طرفا من أطراف المرفق الأول التي قدمت بلاغاتها الوطنية بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٦، أي جميع أطراف المرفق الأول باستثناء بلجيكا[١]، والاتحاد الأوروبي[٢]، وليتوانيا[٣]، بالإضافة إلى لختنشتاين وموناكو اللتين، وإن كانتا غير مدرجتين في المرفق الأول، قدمتا أيضا بلاغيهما الوطنيين ومع أن بيلاروس وتركيا وأوكرانيا مدرجة في المرفق الأول، فإنها لم تقم بعد بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. ويستند هذا التقرير أيضا إلى الاستعراضات المتعمقة للبلاغات المقدمة من ٢١ طرفا من أطراف المرفق الأول، وهي استعراضات أجرتها أفرقة دولية من الخبراء ونسقتها الأمانة.

٣- ويوفر تقرير التجميع والتوليف هذا استعراضا عاما لتنفيذ الاتفاقية من قبل تلك الأطراف المدرجة في المرفق الأول التي قدمت معلومات من خلال البلاغات الوطنية والاستعراضات المتعمقة، مع ملاحظة الاتجاهات والأنماط، ومجالات الالتقاء أو الاختلاف، والفجوات في البيانات، وغير ذلك من الاستنتاجات، بما في ذلك الآثار الإجمالية للسياسات والتدابير. ويرد في الوثيقة FCCC/SBSTA/1996/9 عدد من المقترحات الخاصة بمراجعة المبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية بهدف جعلها أكثر اتساقا وشفافية وقابلية للمقارنة، استنادا إلى البلاغات المقدمة من الأطراف وإلى الخبرة المكتسبة من عملية الاستعراض. وترد في الوثيقة FCCC/CP/1996/13 نظرة عامة على عملية الاستعراض فضلا عن مقترحات تتعلق بالجدول الزمني لتقديم البلاغات الوطنية.

٤- ووفقا للمقرر ٢/م أ-١[٤]، يتضمن هذا الملخص وكذلك التقرير الرئيسي، حسب الاقتضاء، أسماء الأطراف[٥] في النص، مع مراعاة طابع التيسير وعدم المجابهة الذي تتسم به عملية الاستعراض.

٥- ويتضمن التقرير الرئيسي النص مصحوبا برسوم بيانية وجداول توضيحية، بينما ترد في الوثيقة FCCC/CP/1996/12/Add.2 البيانات الكاملة، مثل جداول الجرد والإسقاطات. وجميع الإشارات إلى الجداول الواردة في هذا الملخص هي إشارات إلى تلك الوثيقة ما لم يذكر خلاف ذلك.

ثانيا - الظروف الوطنية

٦- وصفت جميع الأطراف المقدمة لبلاغات الظروف الوطنية التي يتم على أساسها صياغة وتنفيذ أنشطتها المتعلقة بتغير المناخ. ويُعرَض في التقرير الرئيسي الجدول الذي يلخص المستويات الوطنية المستهدفة لخفض الانبعاثات. وتتضمن عملية وصف هذه الظروف طائفة واسعة من المعلومات وهي تتفاوت تفاوتا واسعا من حيث نطاقها وتركيزها ومستوى تفصيلها. وهذه الظروف ليست ثابتة، إذ إنها تشمل،

بالإضافة إلى الخصائص المادية، الأوضاع الاقتصادية فضلا عن أفضليات السياسة العامة والقرارات المتعلقة باتخاذ الإجراءات، وهذه يمكن أن تتغير لأسباب من بينها الاستجابة لمشاكل تغير المناخ.

٧- ويعتبر وصف الظروف الوطنية مفيدا لفهم تفاوت درجة الوفاء بالالتزامات المحددة بموجب الاتفاقية، والنهوج التي يتبعها كل طرف من الأطراف، ومدى تنفيذ السياسات والتدابير أو مدى إمكانية تنفيذها، وقطاعات الاقتصاد التي يتم فيها تطبيق السياسات والتدابير بأقصى قدر من الفعالية، والأسباب التي اقتضت استخدام أنواع محددة من أدوات السياسة العامة. ويؤثر اختلاف الظروف الوطنية في اختيار كل طرف من الأطراف للإجراءات اللازمة وما يرتبط بها من تكاليف وفوائد. ويفسر التفاوت الواسع في الظروف الوطنية اختلاف المستويات العامة للانبعاثات؛ كما أنه يؤثر في سيناريوهات الإسقاطات التي تبلغ عنها الأطراف. وقد تحقق تحسن كبير في فهم هذه الظروف المحددة من خلال عملية الاستعراضات المتعمقة. ويحاول كل تقرير من تقارير الاستعراضات المتعمقة أن يعبر عن التحديات والقيود التي يواجهها الطرف قيد الاستعراض فيما يتعلق بتنفيذ برامجه المتصلة بتغير المناخ.

٨- ولكن وصف الظروف الوطنية لا يشير دائما إلى كامل مساحة إقليم الطرف إما بسبب استبعاد أجزاء من الإقليم عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، أو لأنه لم يتم استعراض هذه الأجزاء لأسباب أخرى.

٩- ومن العوامل الهامة بالنسبة لأي بلد ما يتمثل في موارده الطبيعية والخصائص المادية لإقليمه. فالموارد الطبيعية تحدد بصورة نموذجية نصيب البلد في أسواق الطاقة الدولية، ومزيج الطاقة المستخدم لأغراض إنتاج الطاقة الكهربائية، والحالة العامة للتدفئة والنقل، وإنتاج الطاقة، وما إلى ذلك. ويرتبط طلب البلد على الطاقة بحالة اقتصاده، ومساحة أراضيه، ومدى قربه أو بعده عن خط العرض، وأحواله المناخية. ومن العوامل الرئيسية في تطور الطلب على الطاقة ما يتمثل في نمط استهلاك السكان للطاقة الذي يحدده حجم السكان والكثافة السكانية، ومعدل النمو السكاني وتوزع السكان في الإقليم الوطني، وقدرتهم الشرائية.

١٠- كما أن الهيكل الإجمالي لاقتصاد البلد والحالة الإجمالية للطاقة يدلان عادة على أكبر مصادر انبعاثات غازات الدفيئة وأسرعها نموا. وتتمثل أكبر مصادر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للأطراف ككل في قطاعات إنتاج الطاقة والصناعات التحويلية والنقل. إلا أن أوضاع الأطراف تتفاوت من حيث المستويات المحلية لعرض الطاقة والطلب عليها، ومدى إمكانية وصول الأطراف إلى أسواق الطاقة ومدى استخدامها أو إمكانات استخدامها لمصادر الطاقة المتجددة وغير القائمة على استخدام الوقود الأحفوري. أما أوضاع قطاعي الزراعة والنفايات، ونصيبهما في الدخل الوطني وتطورهما التكنولوجي، فهي التي تحدد بدرجة كبيرة مستويات انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز في الأطراف المقدمة للبلاغات. وبالنسبة لعدة أطراف، يشكل تحسين مصارف الانبعاثات، ولا سيما الغابات، جزءا هاما من جهودها الرامية إلى خفض مجموع الانبعاثات الصافية.

١١- ومن الأمور التي تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة لفهم أنشطة البلد في مجال تغير المناخ ما يتمثل في وصف أدوات السياسة العامة المتاحة للحكومات من حيث الصلاحيات الدستورية المخولة للحكومة المركزية وحكومات الولايات. كما أن النظم السياسية تؤثر في النهج الذي يتبعه البلد إزاء التخفيف من آثار تغير المناخ وتنفيذ السياسات والتدابير. ففي بعض النظم الاتحادية، لا تكون للحكومة المركزية سوى

سيطرة محدودة على استخدام الموارد الطبيعية، وتنفيذ سياسات الطاقة أو النقل، وجباية الضرائب المفروضة على الطاقة، وإدارة الأدوات التنظيمية، وما إلى ذلك. وفي بعض الأطراف، يتعين إقرار السياسات المتعلقة بتغير المناخ بموافقة كل من الحكومة المركزية وحكومات البلديات أو الولايات قبل أن يتم تخصيص الأموال. وتعتبر عملية الاستعراض المتعمق مفيدة بصفة خاصة بالنسبة لفهم القيود المواجهة والنهوج المستخدمة من قبل تلك الأطراف التي تؤدي فيها المحافظات والولايات دورا مستقلا في عملية رسم السياسة العامة الوطنية. كما أن الإطار المؤسسي لكل حكومة ومستوى استقلال وكالاتها أو وزاراتها هما من العوامل الهامة فيما يتصل بوضع السياسات والتدابير المتعلقة بتغير المناخ. وفي العديد من الأطراف المقدمة لبلاغات، تم إنشاء لجان مشتركة بين الوزارات من أجل دعم تنسيق هذه التدابير ورصدها. وتعتبر هذه الأطراف أن هذا يشكل خطوة هامة في اتجاه دمج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في السياسة الاقتصادية وسياسة الطاقة.

١٢- وفي الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تميز التحول الذي بدأ في وقت سابق من هذا العقد نحو الاقتصادات السوقية بحدوث أزمة اقتصادية حادة، وانهيار الأسواق الأجنبية التقليدية، ونقص حاد في الاستهلاك المحلي والانتاج الصناعي، مما أسفر عن حدوث انخفاضات هائلة في الناتج المحلي الإجمالي. وكنتيجة لعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية هذه التي اشتملت أيضا في بعض الأطراف على إزالة إعانات الطاقة، سجلت انبعاثات غازات الدفيئة انخفاضا كبيرا. وفي العديد من الأطراف الأخرى، كان للكساد الاقتصادي في النصف الأول من هذا العقد تأثير على مستوى الانبعاثات وكذلك على الاستجابات لتغير المناخ.

١٣- وقد تميزت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بارتفاع نصيب الصناعة في الدخل الوطني، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في مستوى كثافة استخدام الطاقة بالنسبة لوحدة الإنتاج وارتفاع مستوى الاعتماد على استيراد الطاقة أو على موارد الوقود الأحفوري المحلية. وتعمل الحكومات في العديد من هذه البلدان على تشجيع كفاءة استخدام الطاقة من أجل التقليل من الاعتماد على الوقود المستورد وتحسين أمن الطاقة، ولكن التغييرات الهيكلية العميقة في قطاعي الطاقة والصناعة في هذه البلدان لم تسفر بعد عن تحقيق وفورات ملموسة في الطاقة.

١٤- وعلى العموم فإن البلاغات الوطنية وعمليات استعراضها المتعمق تكشف عن توافق آراء متزايد على أن مسائل تغير المناخ ترتبط ارتباطا لا ينفصم بسياسات الطاقة وأن المكاسب المحققة في مجال كفاءة استخدام الطاقة تعتبر معقولة من الناحية الاقتصادية علاوة على أنها تؤدي أيضا إلى تحسين الوضع الإجمالي لانبعاثات البلد. ومع تجاوز الاقتصادات لفترات الكساد، أخذت الاهتمامات المتعلقة بتغير المناخ، بالإضافة إلى التحسينات في كفاءة استخدام الطاقة وتعزيز الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، تستعرض بصورة تدريجية جنبا إلى جنب مع قضايا أكثر استراتيجية مثل قضية الأمن القومي في مجال الطاقة وقضية تنويع مصادر الإمدادات.

١٥- ويمكن توضيح التفاوت الواسع في الظروف الوطنية من خلال استعراض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، أحد غازات الدفيئة الرئيسية. ويرد مثل هذا التوضيح في الشكل ١ الذي يبين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد مقارنة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد يدل انخفاض مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع

مستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد على ارتفاع مستويات كفاءة استخدام الطاقة وأنماط الاستهلاك. أما ارتفاع مستوى الانبعاثات بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي مع ارتفاع مستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد فيمكن أن يدل على الاستخدام غير الكفؤ لأنواع الوقود الأحفوري و/أو على ارتفاع نسبة أنواع الوقود الأحفوري، ولا سيما الفحم، في مزيج الطاقة. ويمكن لانخفاض مستوى الانبعاثات بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الإجمالي مع انخفاض مستوى الانبعاثات بالنسبة للفرد أن يدل على أن لدى الطرف نسبة عالية من الطاقة الكهرمائية أو النووية في رصيده من الطاقة مع مستويات معيشة عالية، أو أن لدى الطرف اقتصادا صغيرا نسبيا مقارنة باقتصادات سائر أطراف المرفق الأول ذات الحجم السكاني المماثل. كما أن "الأوضاع" النسبية للأطراف هي نتيجة اختلافات هامة في الأسعار الجارية والتاريخية للسلع المستخدمة في توليد الطاقة. ويدل هذا الشكل على أنه بالرغم من الاختلافات الرئيسية في الظروف الوطنية، هناك خصائص مشتركة فيما بين بعض مجموعات الأطراف، وهي خصائص يمكن أن تؤخذ في الاعتبار لدى ادراج المزيد من الالتزامات بمقتضى الاتفاقية.

الشكل ١- انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد مقابل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٩٠.

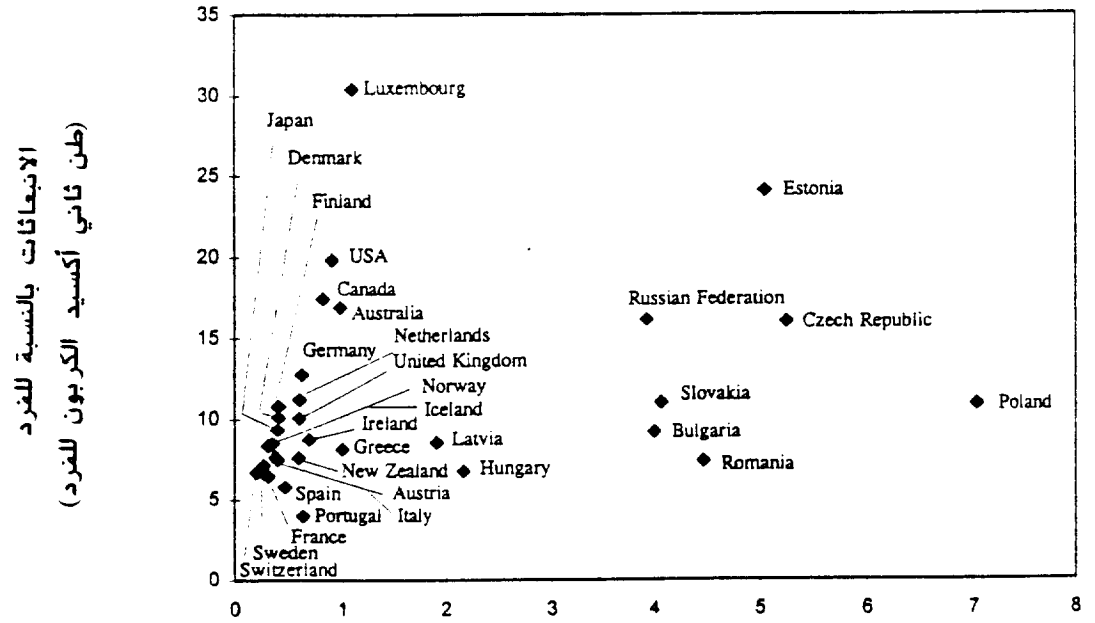

الانبعاثات بالنسبة لوحدة الناتج المحلي الاجمالي (طن ثاني أكسيد الكربون/١٩٩٠ - ١٠٠٠ دولار).

المصدر: بيانات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون - أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ بيانات الناتج المحلي الاجمالي - الأونكتاد.

ثالثاً - قوائم جرد الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالتها

١٦- قامت جميع الأطراف المقدمة لبلاغات بإرسال قوائم جرد وطنية تشمل الانبعاثات البشرية المنشأ بحسب مصادر غازات الدفيئة التي لا ينظمها بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وبالإشارة الى المادة ٤-٦، اختارت أربعة أطراف من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سنة أخرى غير سنة ١٩٩٠ باعتبارها سنة الأساس لأغراض الإبلاغ، ولكنها قدمت أيضاً قائمة جرد بالنسبة لعام ١٩٩٠ (انظر الجدولين ١ و٢ في المرفق).

١٧- وقد تم التأكيد على أن ثاني أكسيد الكربون هو أهم غازات الدفيئة البشرية المنشأ بالنسبة للأطراف المقدمة للبلاغات (إذ شكلت انبعاثاته ما نسبته ٨٠,٥ في المائة من مجموع الانبعاثات في عام ١٩٩٠، باستثناء التغيير في استخدام الأراضي والحراجة)، وذلك باستخدام قيم امكانية الاحترار العالمي التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٤. وشكل احتراق الوقود أكبر مصدر لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (٩٦,٦ في المائة)، حيث نشأ معظم هذه الانبعاثات عن قطاعات الطاقة والصناعات التحويلية والنقل. وشكلت الغابات المدارة أكبر مصرف للكربون، ولم يتم الإبلاغ عن أية عمليات إزالة لغازات أخرى غير ثاني أكسيد الكربون. وتمثل أكبر مصدر لانبعاثات الميثان في انبعاثات الوقود الهارب (٣٧,٨ في المائة) تليها الانبعاثات من المواشي (٣١,٤ في المائة) والنفايات (٢٦,٦ في المائة). وتمثل أكبر مصدر لانبعاثات أكسيد النيتروز في الزراعة (استخدام الأسمدة) بنسبة ٤٣,٨ في المائة، تليها العمليات الصناعية (٢٩,٩ في المائة)، على الرغم من أن مستوى الإبلاغ بالنسبة لهذه الفئة كان متدنياً. وترد في الجداول ألف-١ الى ألف-٨[٦] بيانات كاملة عن انبعاثات غازات الدفيئة لعام ١٩٩٠.

١٨- وقد دلت المعلومات المقدمة من الأطراف بشأن أوجه عدم التيقن في تقديرات الانبعاثات على أن التقديرات الخاصة بمعظم انبعاثات غازات الدفيئة تتسم بدرجة عالية من الموثوقية على الرغم من تدني مستوياته للثقة بالنسبة لانبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز، مما يوفر أساساً لتنفيذ السياسات المتعلقة بتغير المناخ ورصد الآثار المترتبة على التدابير. إلا أن العديد من الأطراف رأت أنه من المستصوب زيادة تحسين التقديرات الكمية للتقليل من أوجه عدم التيقن حيثما أمكن.

١٩- وقد نشأ بعض أوجه عدم الاتساق والصعوبات في تجميع ومقارنة بيانات الجرد، وذلك بالنظر الى اختلاف التعاريف المستخدمة بالنسبة لفئات المصادر/المصارف واختلاف الافتراضات الموضوعة، والغازات و/أو الفئات المدرجة من قبل بعض الأطراف دون غيرها. وأظهر التحليل التقني لقوائم الجرد، استناداً الى البلاغات الوطنية والمواد الداعمة والاستعراضات المتعمقة، وجود فجوات في المعلومات. وقد شكلت التعديلات في قوائم الجرد المستخدمة من قبل بعض الأطراف عاملاً معقداً لإمكانية مقارنة تقديرات الانبعاثات ولتحقيق اتساقها وشفافيتها.

٢٠- ودلّ تحليل بيانات الجرد على أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من الأطراف قد أبلغت عن انبعاثات غازات الدفيئة بالنسبة لتلك الأنشطة التي توفرت بصددها منهجيات تقدير قصور الأداء التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، على الرغم من أن أغلبية الأطراف قد عمدت إما الى استخدام أساليب أخرى أو الى تحسين منهجيات تقدير قصور الأداء بحيث تتلاءم مع أوضاعها الوطنية. وهذا العامل

يبرز أهمية تحسين منهجيات تقدير قصور الأداء وتطوير منهجيات جديدة بالنسبة للمصادر أو المصارف الاضافية.

٢١- وأبدت الأطراف استعداداً لتوفير بيانات داعمة إضافية وبذلت جهوداً كبيرة لتحسين نوعية الإبلاغ عن قوائم جردها. وقد ووجهت مشاكل تتعلق بنقص الشفافية فضلاً عن مشاكل منهجية تبين أنها ناشئة أساساً عن نقص الخبرة في إعداد بيانات الجرد وعن جوانب قصور في المبادئ التوجيهية. ويمكن حل أغلبية المشاكل التي تم تحديدها أثناء استعراض قوائم الجرد من خلال تطبيق أحدث الأساليب في مجال إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة والإبلاغ عنها. وتمثل فئة التغيير في استخدام الأراضي والحراجة استثناءً يتطلب الاضطلاع بعمل علمي بدرجة أكبر من أجل تذليل الصعوبات القائمة، فضلاً عن إدخال تحسينات فيما يتعلق بتوافر البيانات عن الأنشطة.

٢٢- وقد تيسرت عملية استعراض وتوليف قوائم الجرد نتيجة لوجود المبادئ التوجيهية الخاصة بإعداد البلاغات الوطنية والتي بذلت الأطراف جهوداً كبيرة لإتباعها. وتم إحراز تقدم كبير، لا سيما خلال الاستعراضات المتعمقة، في فهم مشاكل الإبلاغ عن قوائم الجرد وفي تحديد المجالات للاضطلاع بمزيد من العمل. ومع إدخال تحسينات على المبادئ التوجيهية، يمكن الحصول على بيانات جرد وطنية أكثر شمولاً واتساقاً وقابلية للمقارنة.

٢٣- وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان ١٨ طرفاً من أطراف المرفق الأول قد قدمت الى الأمانة بيانات جرد بالنسبة للسنوات التالية لسنة ١٩٩٠ حسبما هو مطلوب بموجب المقرر ٣/م أ-١، بالرغم من أن هذه الأطراف لم تقدم جميعها بيانات بالنسبة لعام ١٩٩٤. وترد البيانات المتاحة في الجداول جيم-١ الى جيم-٥[٧]. ويبين الشكل التغييرات النسبية محسوبة بالنسبة المئوية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لهذه الأطراف مقارنة ببيانات الجرد غير المعدلة لعام ١٩٩٠ (انظر أيضاً الجدول ١ في مرفق هذا الملخص التنفيذي).

الشكل ٢- النسبة المئوية للتغيير في قوائم جرد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (باستثناء المصارف) في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٠.

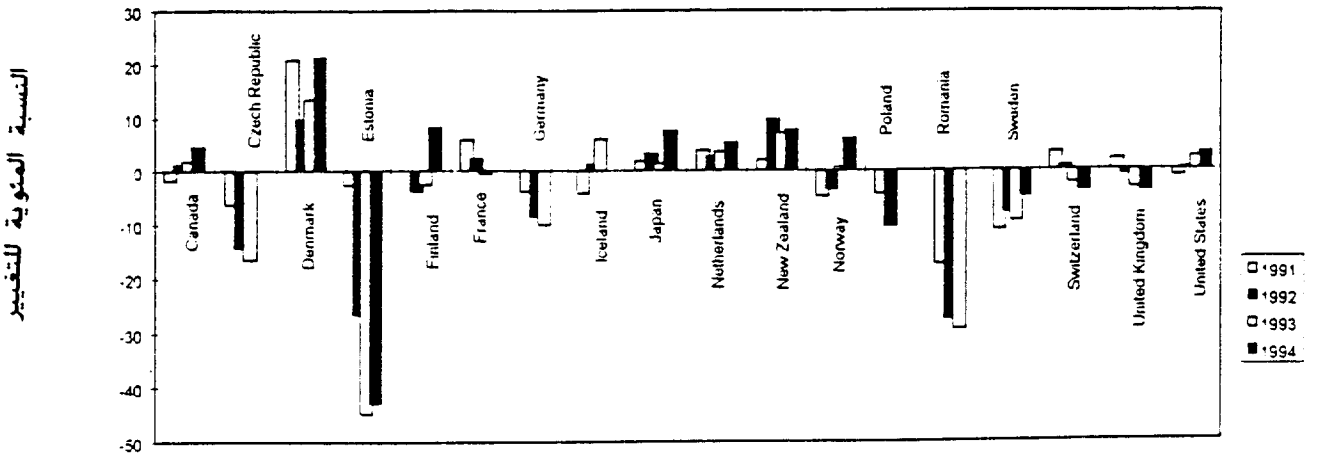

رابعاً - السياسات والتدابير الرامية الى الحد من الانبعاثات البشرية المنشأ وحماية وتحسين مصارف غازات الدفيئة ومستودعاتها وما يترتب على هذه السياسات والتدابير من آثار محددة

٢٤- قدمت جميع الأطراف المبلغة وصفاً للسياسات والتدابير التي اعتمدتها من أجل تنفيذ التزاماتها بمقتضى المادة ٤-٢(أ) و(ب). وقد تفاوتت العروض المقدمة تفاوتاً كبيراً من طرف الى آخر سواء من حيث التفاصيل أو من حيث النهج المتبع، مما يبين تنوع السياقات التي يتم فيها تنفيذ السياسات والتدابير والصعوبات المواجهة في عرضها بطريقة يمكن مقارنتها بالعروض المقدمة من البلدان الأخرى. ويرد في التقرير الرئيسي[٨] وصف مفصل للسياسات والتدابير المبلغ عنها من قبل الأطراف، ولكن هذا الملخص لا يقدم سوى بعض الملاحظات والأمثلة العامة.

٢٥- وقد استهدفت جميع الأطراف تحديداً انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما خضعت غازات الدفيئة الأخرى غير ثاني أكسيد الكربون لطائفة واسعة من التدابير الرامية الى خفض الانبعاثات. ولا يزال عدد كبير من التدابير في مرحلة التنفيذ ويتوقع أن تظهر آثارها على المديين المتوسط والطويل. ومن ذلك مثلاً أن عملية تطوير واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (مثل الكتلة الحيوية، والحرارة الجوفية، والطاقة الريحية، والطاقة الشمسية) كثيراً ما تعتبر عملية مهمة يتم تعزيزها بوسائل مختلفة، ولكن نسبة مصادر الطاقة المتجددة غير المائية لا تتجاوز ١٠ في المائة من الرصيد الحالي للطاقة إلا في عدد قليل من البلدان.

٢٦- وقد تبين أن اختيار نوع أداة السياسة يتعلق عموماً بالظروف الوطنية، مثل الهيكل السياسي، والحالة الاقتصادية الاجمالية، وتنظيم قطاع الطاقة، أو الاعتبارات الاجتماعية. ويتم تطبيق هذه الأدوات من قبل الحكومات المركزية والمحلية فضلاً عن القطاع الخاص. وقد أكدت الاستعراضات المتعمقة وجود ميل لتفضيل السياسات التي لا تفرض سوى أعباء محدودة على الميزانيات العامة بل إنها تحسن توازنها في بعض الحالات. وكثيراً ما أشير الى الأدوات الاقتصادية باعتبارها تمثل النوع المحتمل الأكثر فعالية من بين أنواع التدابير. وقد استخدمت الاتفاقات الطوعية في عدة أطراف، ولا سيما في تلك القطاعات التي اعتبرت فيها الأنواع الأخرى من الأدوات أقل قابلية للتطبيق لأسباب تتعلق بالقدرة التنافسية، ولا سيما في قطاع الصناعة، ولكن الى جانب أدوات أخرى أيضاً؛ وقد استخدمت بضعة أطراف (مثل استراليا واليابان والولايات المتحدة) الاتفاقات الطوعية كنهج عام إزاء مشاكل تغير المناخ. وبينت الاستعراضات المتعمقة أن الاتفاقات الطوعية لا تزال في مراحل مبكرة، باستثناء بعض الحالات. وفي بعض الأطراف، أخذ استخدام التوليد المشترك للطاقة التي تعمل بالحرارة والكهرباء والتي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة يتزايد على نحو سريع نتيجة لاعتماد سياسات محددة أو لحدوث تطورات سوقية مؤاتية.

٢٧- واعتبر التخفيف من آثار تغير المناخ أحد الأسباب العديدة لتنفيذ أغلبية التدابير وقد شكلت الاعتبارات الاقتصادية السبب الرئيسي في أحيان كثيرة ولا سيما بالنسبة للتدابير التي تحسن كفاءة استخدام الطاقة في جميع القطاعات. وقد أبلغ عن نسبة كبيرة من التدابير التي تعتبر من النوع "غير المثير للأسف". ولم يكن من الممكن دائماً التمييز من خلال البلاغات بين التدابير المخطط لها والتدابير المنفذة، كما أنه لم تكن هناك في أحيان كثيرة مؤشرات تدل على التقدم المحرز في حالة التدابير الجاري

تنفيذها. ونتيجة لهذا العامل الأخير، كان من الصعب إجراء مقارنة بين الآثار المتوقع حدوثها نتيجة لتنفيذ أهم التدابير والمستويات المتوقعة لانبعاثات غازات الدفيئة بالنسبة لعام ٢٠٠٠؛ وقد كانت الاستعراضات المتعمقة مفيدة في توضيح هذه المسائل وغيرها.

٢٨- وقد ذُكر أن إزالة الإعانات في قطاعي الطاقة والصناعة مثلاً تؤدي الى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز. وذُكر أن إلغاء الضوابط التنظيمية، وبخاصة في قطاع الكهرباء، يشكل عاملاً رئيسياً يفضي الى تحقيق تخفيضات في الانبعاثات في عدة أطراف. وفي البلدان الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كان الجزء الأعظم من التخفيضات نتيجة لعملية إعادة الهيكلة الاقتصادية وتحديد أسعار سوقية لسلع الطاقة، وتبين أن البرامج المحددة التي تهدف بصورة مباشرة الى التخفيف من آثار تغير المناخ لا تزال في أحيان كثيرة في المراحل الأولية. وبالنسبة للأطراف التي أبلغت عن اعتماد سياسات وتدابير في قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة، تبين أن هذه السياسات والتدابير تتعلق في الغالب بإدارة الغابات، والهدف منها في معظم الأحيان هو ضمان الاستخدام المستدام. وقد أكدت الاستعراضات المتعمقة أن هذه الممارسات تؤدي عموماً في الوقت الحالي الى تحسين قدرة مصارف الانبعاثات.

٢٩- وليس هناك نمط متجانس للإبلاغ عن فعالية التدابير المعتمدة من قبل مختلف الأطراف يتيح التوصل الى استنتاجات محددة فيما يتعلق بالأثر الاجمالي لهذه التدابير أو امكانية تطبيقها في مختلف قطاعات الاقتصاد. وقد تناولت الاستعراضات المتعمقة السياسات والتدابير التي شُرع في تنفيذها قبل وبعد سنة الأساس، حيث إن أفرقة الاستعراض اعتبرت أن هذه السياسات والتدابير تتسم بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للاتجاهات على صعيد الانبعاثات. وقد تبين أن المعلومات عن الآثار المترتبة على فرادى التدابير كانت ضئيلة في أحيان كثيرة أو تستند الى افتراضات لم تكن شفافة دائماً. ونادراً ما نوقشت مسألة فعالية التدابير من حيث الكلفة، بما في ذلك المعلومات المحددة عن التكاليف والفوائد، مما جعل من الصعب إجراء تقييم لتلك التدابير التي تعتبر أكثر أهمية أو فعالية. فالتدابير التي اعتبرت فعالة لم تكن بالضرورة تلك التدابير الأكثر تواتراً من حيث التنفيذ. كما أن القطاعات التي كان فيها وصف التدابير المعتمدة مفصلاً أو كاملاً الى أقصى حد لم تكن دائماً أهم القطاعات المولدة للانبعاثات أو أسرعها نمواً. ومن ذلك مثلاً أنه لم يتم الإبلاغ إلا عن عدد قليل نسبياً من السياسات والتدابير في قطاع النقل على الرغم من أن الانبعاثات من هذا القطاع تسجل نمواً سريعاً في جميع الأطراف تقريباً. ومع أن الاستعراضات المتعمقة قد بينت أنه بالرغم من فرض ضرائب على الوقود والسيارات واعتماد تدابير تقنية وتدابير لدعم قطاع النقل العام وللتخطيط العمراني في عدة بلدان، وهي تدابير من شأنها أن تحد من نمو الانبعاثات، فإن هذا النمو لا يزال قوياً.

٣٠- وقد بين عدد من الأطراف الحاجة الى النظر في اعتماد سياسات وتدابير تتطلب تعاوناً دولياً، ولا سيما في مجال الضرائب. وهناك خمسة أطراف (الدانمرك وفنلندا وهولندا والنرويج والسويد) طبقت من جانب واحد ضرائب تهدف الى خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من خلال فرض الضرائب على ثاني أكسيد الكربون فقط أو على ثاني أكسيد الكربون وعناصر الطاقة. وتنطوي هذه الضرائب على عدد من الإعفاءات لأسباب تتعلق بالقدرة التنافسية (بالنسبة للصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة، ووقود الصهاريج المستخدم في النقل الدولي، والوقود المستخدم لأغراض توليد الكهرباء)، حيث اعتبرت هذه الاستثناءات ضرورية طالما أن هذه الضرائب لا تطبق في سائر البلدان. ومن السياسات المبلغ عنها على نحو متواتر،

رغم أنه لم يتم تنفيذها بعد، سياسة الضريبة المشتركة على ثاني أكسيد الكربون/الطاقة، وهي تخضع للنقاش في الاتحاد الأوروبي. كما يقوم بعض الأطراف الى حد ما بتنسيق جهود التخفيف فيما بينها، فيما يتعلق مثلاً بمعايير استهلاك الطاقة في حالة الأجهزة التي تباع في الأسواق الإقليمية.

٣١- وأبلغ عن بعض التخفيضات الهامة التي تم تنفيذها جزئياً في قطاع الصناعة، وهي تتصل بالتغييرات في عمليات إنتاج الألمنيوم المفضية الى تخفيضات في انبعاثات مركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور، والتغييرات في عمليات إنتاج حمض الأديبك المفضية الى خفض انبعاثات أكسيد النيتروز. وفي قطاع النفايات، من المتوقع لممارسات فرز النفايات وإعادة تدويرها والتغيير في إدارة مدافن النفايات في عدة أطراف أن تفضي الى تحقيق تخفيضات كبيرة في انبعاثات الميثان بحلول نهاية القرن وما بعدها. وفي القطاع السكني والتجاري والمؤسسي، ركزت البلاغات على اللوائح والمعايير المتعلقة بالمباني الجديدة كما ركزت على مجموعة متنوعة من التدابير (الضرائب، وبرامج إدارة جانب الطلب، والإعلام والتثقيف) التي تعزز كفاءة استخدام الطاقة في المباني القائمة. وهناك بعض التدابير المبتكرة التي ترمي الى تحسين تطوير الأجهزة التي تتميز بكفاءة استخدام الطاقة.

خامساً - الإسقاطات والآثار الاجمالية للسياسات والتدابير

٣٢- قدمت أغلبية الأطراف المبلغة بيانات تتعلق بثلاثة غازات دفيئة رئيسية وعرضت إسقاطات بالنسبة لعام ٢٠٠٠؛ وقدم أكثر من نصف الأطراف إسقاطات تتعلق بالسلائف وعمليات إزالتها بواسطة المصارف، كما أبلغ في عدة حالات عن إسقاطات تتعلق بغازات أخرى. وقدم نحو نصف الأطراف المبلغة تقييمات أو تقديرات للآثار الاجمالية للتدابير، تتراوح بين ٤ و٢٠ في المائة في حالة ثاني أكسيد الكربون مقارنة بمستويات الأساس، وبنطاق أوسع بالنسبة لغازات أخرى، مع ملاحظة وجود صعوبات منهجية في أحيان كثيرة. وليس من الممكن مقارنة الإسقاطات بين الأطراف ولم يتم جمع فرادى المجاميع الوطنية. وترد البيانات العددية للإسقاطات في الجداول باء-١ الى باء-٨[٩]؛ ويرد في مرفق هذه الوثيقة الجدولان ١ و٢ اللذان يلخصان بيانات الجرد والإسقاطات.

٣٣- وقد وُضعت الإسقاطات باستخدام نهوج وفرضيات مختلفة بالرغم من أن هذه الأخيرة قد وُضعت في أحيان كثيرة على أساس تلك المستخدمة من قبل مصادر دولية موثوقة أو وفقاً لها. وقدم معظم الأطراف ما يكفي من المعلومات للتوصل إلى فهم نوعي للنهوج المستخدمة التي بُيّنت بمزيد من التفصيل خلال الاستعراضات المتعمقة رغم أنه لم يكن من الواضح في أحيان كثيرة ما هي السياسات والتدابير التي تعكسها الإسقاطات. وقد عدّلت أربعة أطراف أرقام سنة الأساس الخاصة بها من خلال زيادتها بحيث تأخذ في الاعتبار الواردات من الكهرباء أو الأحوال المناخية الشاذة في سنة الأساس (انظر الجدولين ١ و٢ في المرفق).

٣٤- وتقارن المناقشة التالية الأرقام المتوقعة لسنة ٢٠٠٠ بأرقام سنة الأساس المستخدمة في وضع الإسقاطات. ولم يكن من الممكن في أحيان كثيرة إجراء مقارنة ببيانات الجرد إما لأن الأطراف لم تضع إسقاطات بالنسبة لجميع الغازات المبلّغ عنها في قوائم الجرد، أو بالنسبة لجميع المصادر، أو لأنه كانت هناك اختلافات أخرى. وأبلغت بعض الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن مواجهة صعوبات في وضع

إسقاطات دقيقة بالنظر إلى ارتفاع مستوى عدم التيقن فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وآثار عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية الجارية وعدم توفر بيانات إحصائية كافية.

٣٥- وقدمت جميع الأطراف باستثناء طرفين (موناكو ورومانيا) إسقاطات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون أُعدت على أساس افتراض اعتماد تدابير إضافية. وقام طرفان (استونيا وألمانيا) بتقديم مثل هذه الإسقاطات في وقت لاحق لتقديم بلاغيهما. وتكشف الإسقاطات عن نمط مختلف لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون (باستثناء قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة) مقارنة بالنمط المتعلق بانبعاثات غازات الدفيئة الأخرى. وتدل إسقاطات سبعة عشر طرفاً تشكل انبعاثاتها نحو ٦١ في المائة من مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لعام ١٩٩٠ على حدوث زيادة في الانبعاثات حتى سنة ٢٠٠٠ في حالة عدم اتخاذ تدابير إضافية. وتدل إسقاطات أربعة عشر طرفاً (الدانمرك وألمانيا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وثمانية من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) على ثبات أو انخفاض مستوى الانبعاثات في سنة ٢٠٠٠ مقارنة بمستويات سنة الأساس. وقد شكّلت هذه ما نسبته ٣٨ في المائة من قوائم الجرد لعام ١٩٩٠. وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، سجلت الانبعاثات انخفاضاً حاداً في النصف الأول من التسعينات. وذكر سبعة أطراف منها أنه إذا لم يتم اتخاذ تدابير إضافية، فإن انبعاثاتها من غازات الدفيئة ستبدأ في النمو اعتبارا من الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ رغم أن المستويات ستظل في عام ٢٠٠٠ دون مستويات سنة الأساس.

٣٦- وقد بيّنت الاستعراضات المتعمقة أن نمو انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في حالة عدد من الأطراف أخذ يسجل مستويات أعلى من تلك المتوقعة وذلك نتيجة لارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض أسعار الطاقة واختلاف معدل تنفيذ السياسات والتدابير عن ذلك المعدل الذي كان مفترضا في السابق. وفي حالة أحد الأطراف (المملكة المتحدة)، أدت الإصلاحات في سوق الطاقة إلى حدوث تحولات في استخدام الوقود والتخفيضات المتوقعة في الانبعاثات. وخلال عملية الاستعراض المتعمق، قام طرفان آخران (ايرلندا واسبانيا) بتخفيض تقديراتهما لمعدل النمو الكبير في الانبعاثات المتوقع في هذا العقد. وأسفرت التعديلات التي أجرتها أربعة أطراف (الدانمرك وفرنسا وهولندا وسويسرا) لنقاط الانطلاق لإعداد إسقاطاتها في عام ١٩٩٠ عن مستويات تزيد بنسبة تتراوح بين ٣ و١٢ في المائة عن القيم غير المعدّلة، مما أدى إلى تغيير الإسقاطات في حالة ثلاثة أطراف (الدانمرك وهولندا وسويسرا) من زيادة إلى ثبات أو انخفاض.

٣٧- كما بيّنت الاستعراضات المتعمقة أن معظم الأطراف يمكن أن تواجه زيادات إضافية في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بعد عام ٢٠٠٠ نتيجة للنمو الاقتصادي و/أو النمو السكاني. وفي عدد من الأطراف، تم عزو هذه الزيادات إلى فرض تجميد على القدرة النووية الجديدة أو إلى اتخاذ قرارات لإلغائها التدريجي فضلاً عن تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات في إنتاج الطاقة الكهربائية. وبالنسبة لجميع الأطراف باستثناء لاتفيا التي قدمت إسقاطات قطاعية، دلّت الإسقاطات على نمو في الانبعاثات من قطاع النقل بينما أُبلغ عن توقع حدوث انخفاضات وزيادات في الانبعاثات بالنسبة لسائر القطاعات.

٣٨- وفي حالة سبعة عشر طرفاً، دلّت الإسقاطات على أن قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة سيظل مصرفاً صافياً لإزالة الانبعاثات، بينما دلّت إسقاطات استراليا على أن هذا القطاع سيظل مصدراً صافياً للانبعاثات وإن يكن مصدراً أصغر. وبيّن بعض الأطراف أن مستويات عمليات الإزالة

الصافية على المدى الأطول ستكون في حدود الصفر. وفي حالة أحد عشر طرفاً، دلّت الإسقاطات على زيادة في صافي عمليات إزالة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بواسطة قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة في عام ٢٠٠٠ بينما دلّت إسقاطات ثلاثة أطراف (الدانمرك وألمانيا والمملكة المتحدة) على ثبات مستويات الإزالة. وبيّنت لاتفيا والسويد أن مستويات عمليات الإزالة يمكن أن تنخفض بينما أشارت إسقاطات فنلندا إلى زيادات وانخفاضات كبيرة واعتبر كل منهما خياراً معقولاً.

٣٩- وقدم ٢٦ طرفاً إسقاطات لانبعاثات الميثان، رغم أن أربعة أطراف منها لم تُدرج في إسقاطاتها جميع القطاعات. وتدل إسقاطات جميع هذه الأطراف باستثناء ثلاثة (استراليا وكندا ولكسمبرغ) التي تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٦٠ في المائة من ارقام الجرد الكلية لعام ١٩٩٠ على ثبات مستويات انبعاثات الميثان أو انخفاضها عن مستوياتها في سنة الأساس؛ وتدل إسقاطات ثلاثة عشر طرفاً منها على انخفاضات تتراوح بين ١٠ و٧٠ في المائة. أما الأطراف التي تدل إسقاطاتها على حدوث زيادات في الانبعاثات فقد شكّلت انبعاثاتها ما نسبته ٩ في المائة من أرقام الجرد الكلية لعام ١٩٩٠. وقد تبيّن في أحيان كثيرة أن التخفيضات في انبعاثات الميثان يُتوقع أن تتحقق في النصف الثاني من العقد، الأمر الذي يعكس بصفة خاصة اتباع سياسات جديدة لمعالجة النفايات والتخلص منها.

٤٠- وتدل إسقاطات أربعة عشر طرفاً تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٥٨ في المائة من الرقم الكلي لجرد انبعاثات أكسيد النيتروز لعام ١٩٩٠ على ثبات مستويات الانبعاثات أو انخفاضها مقارنة بسنوات الأساس. وتدل إسقاطات أربعة أطراف منها على انخفاضات بنسبة تزيد عن ٣٥ في المائة ترجع غالباً إلى التحسينات المتوقعة في العمليات الصناعية. وتدل إسقاطات عشرة أطراف تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٢٦ في المائة من أرقام الجرد الكلية لعام ١٩٩٠ على حدوث زيادات بنسبة تقل عن ١٠ في المائة في حالة ثمانية أطراف منها. وقدم عدد أقل من الأطراف إسقاطات بالنسبة للغازات والسلائف الأخرى. إلا أنه بالنسبة لتلك الأطراف التي قدمت مثل هذه الإسقاطات، يُتوقع في الغالب لانبعاثات مركبات الهيدروكربون المشبع بالفلور وسلائفها أن تنخفض بينما تزداد انبعاثات مركبات الهيدروفلوروكربون مع حلولها محل المواد التي يجري الاستغناء عنها تدريجيا بموجب بروتوكول مونتريال.

٤١- وعندما تُحسب جميع الانبعاثات التي أُعدت إسقاطات لها (باستثناء التغيير في استخدام الأراضي والحراجة) باستخدام قيم إمكانية الاحترار العالمي التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٤ بالنسبة لجميع الأطراف، تدل إسقاطات ستة عشر طرفاً من الأطراف (الدانمرك وفرنسا وألمانيا وآيسلندا ولكسمبرغ وهولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وثمانية من الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية) تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٤٢ في المائة من رقم الجرد الكلي لعام ١٩٩٠ على حدوث ثبات أو انخفاض في مستوى الانبعاثات. وتدل إسقاطات خمسة عشر طرفاً تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٥٥ في المائة من رقم الجرد الكلي لعام ١٩٩٠ على حدوث زيادة. وتوقعت إسقاطات ثلاثة من هذه الأطراف (اليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة) تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٤٢ في المائة من رقم الجرد الكلي لعام ١٩٩٠ حدوث زيادة بنسبة ٢ في المائة أو أقل. ولو كانت قد أُجريت مقارنة للأرقام غير المعدلة، لأظهر طرف آخر (الدانمرك) زيادة في مستويات الانبعاثات ولظلت الأطراف الثلاثة الأخرى (فرنسا وهولندا وسويسرا) التي أجرت تعديلات تُظهر ثباتاً أو انخفاضاً في هذه المستويات.

٤٢- وعند تجميع البيانات المتاحة التي أبلغ عنها ثمانية عشر طرفاً فيما يتعلق بالتغيير في استخدام الأراضي والحراجة مع البيانات الأخرى للانبعاثات التي أُعدت إسقاطات لها، تظهر اختلافات كبيرة بين الأرقام الصافية والإجمالية في حالة عدة أطراف. وتنبغي ملاحظة أن الأمانة قد تلقت تعليقات من بعض الأطراف تشكك فيها بمدى ملاءمة عرض مثل هذه البيانات الصافية. وترد مناقشة لهذه التعليقات في الوثيقة FCCC/SBSTA/9/Add.1. وتدل إسقاطات ثمانية عشر طرفاً تشكل إنبعاثاتها ما نسبته ٧٦ في المائة من رقم الجرد الكلي لعام ١٩٩٠ على حدوث ثبات أو انخفاض في الانبعاثات في حالة هذا القطاع. وقد اشتملت هذه الأطراف على ثمانية أطراف تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ودلّت إسقاطات ثلاثة عشر طرفاً تشكل انبعاثاتها ما نسبته ٢٣ في المائة من مجموع الانبعاثات لعام ١٩٩٠ على حدوث زيادات في مستوى الانبعاثات. ولو كانت قد أجريت مقارنة للأرقام غير المعدّلة، لأظهر طرف آخر (الدانمرك) زيادة في مستويات الانبعاثات ولظلت الأطراف الثلاثة الأخرى (فرنسا وهولندا وسويسرا) التي أجرت تعديلات تُظهر ثباتاً أو انخفاضاً في هذه المستويات.

٤٣- وسيكون من الممكن في الوقت المناسب إجراء تقييم للتقدم المحرز في اتجاه هدف خفض الانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى مستوياتها لعام ١٩٩٠ من خلال مقارنة أرقام الجرد الخاصة بهاتين السنتين. وفي الوقت الحاضر، تدل مقارنة إسقاطات سنة ٢٠٠٠ بقوائم الجرد الخاصة بسنة الأساس والمعلومات المستقاة من الاستعراضات المتعمقة على أنه بالنسبة لأغلبية أطراف المرفق الأول، سيلزم اعتماد تدابير إضافية من أجل التوصل بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى العودة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوياتها لعام ١٩٩٠. وتدل مقارنة مماثلة باستخدام قيم إمكانية الاحترار العالمي بالنسبة لجميع غازات الدفيئة مجتمعة (باستثناء قطاع التغيير في استخدام الأراضي والحراجة) على أن عدة أطراف من الأطراف المدرجة في المرفق الأول يمكن أن تواجه صعوبات في خفض هذه الانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى مستوياتها لعام ١٩٩٠. ويبدو أن بيانات الجرد للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٤ التي وردت إلى الأمانة حتى الآن من عدة أطراف مدرجة في المرفق الأول تبرر هذا القلق (انظر الجدولين ١ و٢ المرفقين بهذه الوثيقة). وعلى الرغم من أن حدوث زيادة أولية هو أمر لا يتعارض مع هدف خفض الانبعاثات بحلول سنة ٢٠٠٠ إلى مستوياتها لعام ١٩٩٠، فإنه يدل على أنه قد يلزم بذل جهود إضافية في السنوات القليلة المتبقية. إلا أنه قد ظهرت خلال الاستعراضات المتعمقة بعض الدلائل على أنه في عدد من الأطراف التي تشير إسقاطاتها إلى حدوث نمو في الانبعاثات، تعتبر العودة بالانبعاثات إلى المستويات التي بلغتها في سنة الأساس أمراً يمكن تحقيقه.

سادسا - التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات

٤٤- وفقاً للمادة ١٢-٣ من الاتفاقية، قدم ٢٠ طرفاً من بين ٢٢ طرفاً من الأطراف المبلغة المدرجة في المرفق الثاني وصفاً لما اتخذته من تدابير للوفاء بالتزاماتها المبينة في المادة ٤-٣ و٤-٤ و٤-٥. وابلغت أغلبية الأطراف[١٠] عن مساهماتها في مرفق البيئة العالمية؛ وذكر بعض الأطراف صراحة أن هذه المساهمات جديدة وإضافية. وبالإضافة إلى تمويل مرفق البيئة العالمية، أبلغ بعض الأطراف عن وسائل أخرى للتمويل من خلال ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية[١١].

٤٥- وأبلغ معظم الأطراف عن الأنشطة المنفذة من خلال قنوات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وبالنظر إلى تفاوت درجة وشمولية الإبلاغ، لم يكن من الممكن إجراء تحديد كمي لتدفقات المعونة الداعمة للاتفاقية على مستوى كلي ولذلك فقد كان من الصعب وضع ملخص مقارن لمدى شمولية الأنشطة.

٤٦- وقد بحثت أغلبية الأطراف مسألة دعم نقل التكنولوجيا من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وكذلك من خلال تعاون القطاع الخاص في بضع حالات. وقد تفاوتت المعلومات تفاوتاً واسعاً من حيث الشكل والشمولية ومستوى التفصيل وبالتالي فإنه ليس من الممكن في هذه المرحلة تقديم صورة شاملة للأنشطة المتعلقة بنقل التكنولوجيا. وتتصل أنشطة التعاون الثنائي المبلغ عنها في الغالب بالتكنولوجيات "المادية" لا بالتكنولوجيات "الإجرائية" المتمثلة في بناء القدرات والتدريب والبحث.

٤٧- وفي مناقشات أغلبية الأطراف بشأن القنوات الثنائية لتقديم المساعدة، تطرقت هذه الأطراف إما صراحة أو ضمنياً لموضوع تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات. وقد تمثلت مجالات المساعدة التي أشير إليها في أغلب الأحيان في: التدريب العام أو الإداري فيما يتعلق بالطاقة (كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة)، والحراجة، والموارد الطبيعية، والآثار ومدى نقص المناعة، والتكنولوجيا والأرصاد الجوية؛ وأنشطة الدراسات القطرية، بما في ذلك تطوير قوائم الجرد وقواعد البيانات، وتحديد خيارات تخفيف الآثار والتكيف معها، وتطوير الاستراتيجيات، وأنشطة البحوث الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان النامية، بما في ذلك التبادلات وتمويل المشاريع المشتركة.

٤٨- وقد أبلغ نحو نصف الأطراف عن التعاون مع البلدان النامية في تنفيذ الأنشطة المتصلة بتقييم التكيف ومدى نقص المناعة. وتتعلق أنواع المشاريع والأنشطة التي تم بحثها في أغلب الأحيان بدراسات تقييم مدى نقص المناعة والآثار المحتملة، بما في ذلك الوقاية من المخاطر الطبيعية والكوارث، وتكييف نشاط الزراعة مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، وإدارة النظم الإيكولوجية، وإدارة المناطق الساحلية، والدراسات المتعلقة بارتفاع مستوى البحر، وبناء قدرات خدمات الأرصاد الجوية.

٤٩- وأبلغ نصف الأطراف عن الأنشطة الرامية إلى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تمثلت أغلبية هذه الأنشطة التعاونية في مبادرات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، وبالتالي فهي وثيقة الصلة بتنفيذ المادة ٤-٥ من الاتفاقية. وقد اشتملت الأنشطة على ما يلي: تحسين القدرات من خلال الدراسات القطرية، وتقديم المساعدة في إعداد قوائم الجرد، وتخطيط ووضع السياسة العامة، والمبادرات الرامية إلى بناء المؤسسات مثل تقديم المساعدة لأغراض تحسين سلامة المنشآت (النووية)، وتحسين النظم التقنية وزيادة صرامة اللوائح التنظيمية، ونقل التكنولوجيا من خلال الشراكات التكنولوجية والتجارية، بما في ذلك الشراكات والترتيبات التعاونية لأغراض إنتاج خطوط الأنابيب ونقل الغاز؛ وبذل جهود لزيادة كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل والقطاع السكني، وتحويل محطات توليد الكهرباء إلى تكنولوجيات أكثر كفاءة، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة.

سابعا- تنفيذ الالتزامات الأخرى وما يتصل بذلك من مسائل

٥٠- وفيما يتعلق بالالتزامات المحددة بمقتضى المادة ٤-١ (ب) و(هـ)، بحث ٢٣ بلاغاً وطنياً بدرجات متفاوتة من التفصيل مدى نقص مناعة النظم الإيكولوجية، والقطاعات الاقتصادية والمجتمع والآثار المتوقعة لتغير المناخ[١٢]. وقد عالجت البلاغات بصورة عامة مسألة الآثار المتوقعة لتغير المناخ ومسألة مدى نقص المناعة إزاء تغير المناخ باعتبارهما مسألة واحدة ولكن المسألة الأولى كانت موضع قدر أكبر من النقاش.

٥١- وأدرج بعض الأطراف معلومات تتعلق بسيناريو وطني لتغير المناخ (مستمد من النماذج القائمة) استُخدم كأساس لتقييم الآثار المحتملة ومدى نقص المناعة إزاء تغير المناخ. وقد لوحظت جوانب عدم التيقن فيما يتعلق بالسيناريوهات، ولا سيما عدم كفاية النماذج العالمية لأغراض التنبؤ بتغير المناخ على المستوى الإقليمي أو الوطني. واستخدمت جداول زمنية وافتراضات رئيسية مختلفة للتنبؤ بالزيادات المحتملة في درجة الحرارة أو بسائر الآثار المترتبة على تغير المناخ.

٥٢- واشار بعض الأطراف إلى أوجه عدم التيقن فيما يتعلق بالتنبؤ بتغير المناخ باعتبارها تمثل مشكلة رئيسية في تقييم الآثار المحتملة لتغير المناخ وما يترتب على ذلك من نقص مناعة النظم الإيكولوجية، وقطاعات الاقتصاد، والمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، أشار العديد من البلاغات إلى أنه من الصعب تقييم الآثار ومدى نقص المناعة وذلك بسبب تعقد النظم وأوجه التفاعل فيما بين عدة عوامل. وشددت هذه البلاغات على أن تحسين إمكانية التنبؤ بتغير المناخ على المستوى الوطني أو الإقليمي يمثل الخطوة الأولى الأساسية.

٥٣- وأجرى العديد من الأطراف بعض المناقشة لمسألة تدابير التكيف وأبلغ أقل من نصف هذه الأطراف عن أنشطة تكيف غير أنشطة البحوث. كما أن معظم التدابير المبلغ عنها موجهة نحو احتياجات راهنة أخرى. وأشار بعض الأطراف إلى التدابير الداعمة لتحقيق تكيف أفضل مع الآثار المترتبة على تغير المناخ، مثل التغييرات الإدارية، وخطط واستراتيجيات الإدارة. ويدل التدني النسبي لمستوى الإبلاغ عن مدى نقص المناعة والتكيف على وجود درجة عالية من عدم التقين في هذا الصدد وليس على عدم الامتثال للمبادئ التوجيهية الحالية.

٥٤- وأبلغت معظم الأطراف عن أنشطة البحث والمراقبة المنتظمة، رغم وجود تفاوت واسع من حيث نطاق الشمولية والعمق ومستوى التفصيل. وقد اشتملت أنشطة البحث على طائفة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك البحث العلمي وآثار تغير المناخ والاستجابة لها، وتدابير التكيف. وتم تكريس قدر كبير من الاهتمام للبحوث المتعلقة بانبعاثات غازات الدفيئة، ولا سيما في مجال الطاقة ولكن في مجالات أخرى ايضاً، بما في ذلك الزراعة والحراجة.

٥٥- ولم يقتصر البحث العلمي على دراسة كيمياء الغلاف الجوي، بل اشتمل أيضاً على دراسات حول تغير المناخ الإقليمي وارتفاع مستوى البحر. وعلى الرغم من أن معظم الأطراف قد بينت أن البحوث الجارية تتم على أساس وطني، فقد ذكر عدد من الأطراف أيضاً أنها تشارك في أنشطة بحوث دولية، ولا سيما تلك الأنشطة التي يتم تنظيمها في إطار البرنامج العالمي لبحوث المناخ، والبرنامج الدولي للمحيط الأرضي المحيط الحيوي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي. وأشارت أطراف عديدة أيضاً إلى مشاركتها النشطة في عمل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

٥٦- وقدمت أغلبية الأطراف بصورة عامة وصفاً مسهباً لمسائل التوعية العامة، ونشر المعلومات والتثقيف والتدريب، والمشاركة. وقدم العديد من البلاغات وصفاً مسهباً أيضاً للمبادرات المتخذة في هذا المجال بينما اقتصرت بلاغات أخرى على وصف بضعة مشاريع محددة من أجل توضيح النهج العام.

٥٧- وقد ركزت البرامج المتصلة بالتوعية العامة على حملات لتوفير المعلومات عن الآثار المترتبة على تغير المناخ ولتعزيز القبول الاجتماعي للسياسات من خلال اتخاذ إجراءات طوعية لخفض الانبعاثات. وكانت

الحملات الإعلامية الموصوفة موجهة نحو الجمهور عموماً. رغم أن عدداً من هذه الحملات قد ركز بالفعل على مجموعات محددة. وتركزت مواضيع الحملات في الغالب على تشجيع أنماط السلوك التي تتسم بتحقيق كفاءة استخدام الطاقة من أجل خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك تقديم ارشادات عملية في بعض الحالات. واشتملت مجالات التركيز الأخرى على آثار تغير المناخ، وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة، وحماية الغابات. وتضمنت أغلبية البيانات وصفاً للمشاركة العامة في شكل إجراءات تعاونية وشراكات بين الحكومة والمجموعات الأخرى، رغم أن مدى المشاركة العامة يتفاوت تفاوتاً واسعاً . ولم تقدم سوى بضعة أطراف تعليقات حول شكل ومدى فعالية برامجها فيما يتصل بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة.

المرفق

الجدول ١ - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون البشرية المنشأ، باستثناء التغيير في استخدام الأراضي والحراجة، أرقام الجرد النسبية للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وبيانات الاسقاطات لسنة ٢٠٠٠

	بيانات مستقاة من قوائم الجرد					بيانات مستقاة من الاسقاطات[أ]
	(النسبة المئوية مقارنة بسنة ١٩٩٠، ١٩٩٠=١٠٠)					
	١٩٩٠ (جيغاغرام)	١٩٩١ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٩٣ ٪	١٩٩٤ ٪	٢٠٠٠ ٪
أستراليا	٢٨٨ ٩٦٥					١١٥
النمسا	٥٩ ٢٠٠					١١٠
بلغاريا (١٩٩٠)	٨٢ ٩٩٠					٨٤
بلغاريا (١٩٨٨)[ب]	٩٦ ٨٧٨					٧٢
كندا	٤٦٢ ٦٤٣	٩٨	١٠١	١٠٢	١٠٥	١١٣
الجمهورية التشيكية	١٦٥ ٧٩٢	٩٤	٨٦	٨٤		٨٣
الدانمرك	٥٢ ٠٢٥	١٢١	١١٠	١١٤	١٢١	١٠٣
الدانمرك (معدلة لمراعاة تجارة الكهرباء)[ج]	٥٨ ٢٧٨	١٠٥	١٠٤	١٠٣	١٠١	٩٢
استونيا	٣٧ ٧٩٧	٩٧	٧٤	٥٥	٥٧	٦١-٤٦
فنلندا	٥٣ ٩٠٠	١٠٠	٩٦	٩٧	١٠٨	١٣٠
فرنسا (معدلة لمراعاة درجة الحرارة)[د]	٣٦٦ ٥٢٦	١٠٦	١٠٢	١٠٠		١٠٤[د]
ألمانيا	١ ٠١٤ ١٥٥	٩٦	٩١	٩٠		٩٠
اليونان	٨٢ ١٠٠					١١٥
هنغاريا (١٩٩٠)	٧١ ٦٧٣					٩٩
هنغاريا (١٩٨٥-١٩٨٧)[ب]	٨٣ ٦٧٦					٨٤
أيسلندا	٢ ١٧٢	٩٦	١٠١	١٠٦		١٠٥
إيرلندا	٣٠ ٧١٩					١٢٠ >
إيطاليا	٤٢٨ ٩٤١					١١٤
اليابان	١ ١٥٥ ٠٠٠	١٠٢	١٠٣	١٠١	١٠٧	١٠٢
لاتفيا	٢٢ ٩٧٦					٧٤ >
لختنشتاين	٢٠٨					١١٨
لكسمبرغ	١١ ٣٤٣					٦٧
موناكو	٧١					

	بيانات مستقاة من قوائم الجرد					بيانات مستقاة من الاسقاطات[أ]
	(النسبة المئوية مقارنة بسنة ١٩٩٠، ١٩٩٠=١٠٠)					
	١٩٩٠ (جيغاغرام)	١٩٩١ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٩٣ ٪	١٩٩٤ ٪	٢٠٠٠ ٪
هولندا	١٦٧ ٦٠٠	١٠٤	١٠٣	١٠٤	١٠٥	<١٠٠
هولندا (معدلة لمراعاة درجة الحرارة)[هـ]	١٧٤ ٠٠٠	١٠٠	١٠١	١٠٠	١٠٢	<٩٦
نيوزيلندا	٢٥ ٤٧٦	١٠٢	١١٠	١٠٧	١٠٨	<(١١٤-١١٧)
النرويج	٣٥ ٥١٤	٩٥	٩٦	١٠١	١٠٦	١١٤
بولندا (١٩٩٠)	٤١٤ ٩٣٠	٩٦	٩٠			
بولندا (١٩٨٨)[ب]	٤٧٨ ٨٨٠	٨٣	٧٨			٧٤-٩٩
البرتغال	٤٢ ١٤٨					١٤٠
رومانيا (١٩٩٠)	١٧١ ١٠٣	٨٣	٧٢	٧٠		
رومانيا (١٩٩٨)[ب]	١٩٨ ٤٧٩	٧١	٦٢	٦١		
الاتحاد الروسي	٢ ٣٨٨ ٧٢٠					٨٣-٨٧
سلوفاكيا	٥٨ ٢٧٨					٨٤
اسبانيا	٢٢٧ ٣٢٢					١١٦
السويد	٦١ ٢٥٦	٨٩	٩٢	٩٠	٩٥	١٠٤
سويسرا (معدلة لمراعاة درجة الحرارة)[د]	٤٥ ٠٧٠	١٠٣	١٠١	٩٨	٩٦	٩٦[د]
المملكة المتحدة	٥٧٧ ٠١٢	١٠٢	٩٩	٩٧	٩٦	٩٢-٩٦
الولايات المتحدة	٤ ٩٥٧ ٠٢٢	٩٩	١٠٠	١٠٣	١٠٣	<١٠٣

(أ) الاطلاع على مزيد من الملاحظات بشأن أرقام سنة ٢٠٠٠، انظر الجدول باء - ١ (FCCC/CP/1996/12/Add.2).

(ب) اختار بعض الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية استخدام سنوات أساس مختلفة عن سنة ١٩٩٠، بالاشارة الى المادة ٤-٦.

(ج) جميع الأرقام معدلة لمراعاة تجارة الكهرباء.

(د) يشير الرقم الخاص بسنة ٢٠٠٠ الى رقم سنة ١٩٩٠ المعدل لمراعاة الاختلاف في درجة الحرارة.

(هـ) جميع الأرقام معدلة لمراعاة الاختلاف في درجة الحرارة.

الجدول ٢ - انبعاثات جميع غازات الدفيئة البشرية المنشأ، باستثناء التغيير في استخدام الأراضي والحراجة، البيانات التسبية للفترة ١٩٩١-١٩٩٤ وبيانات الاسقاطات لسنة ٢٠٠٠ (مكافئ ثاني أكسيد الكربون بالجيغاغرام باستخدام قيم امكانية الاحترار العالمي التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في عام ١٩٩٤، الأفق الزمني = ١٠٠ سنة)

	بيانات مستقاة من قوائم الجرد					بيانات مستقاة من الاسقاطات[أ]
	(النسبة المئوية مقارنة بسنة ١٩٩٠، ١٩٩٠= ١٠٠)					
	١٩٩٠ (جيغاغرام)	١٩٩١ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٩٣ ٪	١٩٩٤ ٪	٢٠٠٠ ٪
أستراليا	٣٠٥ ٤٦٥					١١٠
النمسا	٢٨٦ ٧٥					١٠٨
بلغاريا (١٩٩٠)	٧٥٥ ١٢٣					٩٠
بلغاريا (١٩٨٨)[ب]	٣٤٥ ١٤١					٧٨
كندا	٩٥٤ ٥٧٧	٩٩	١٠٢	١٠٣	١٠٦	١١٢-١١٤
الجمهورية التشيكية	٥٥١ ١٩٦					٨٣
الدانمرك	٥١٧ ٦٥	١١٧	١٠٨	١١١	١١٩	١٠١
الدانمرك (معدلة لمراعاة تجارة الكهرباء)[ج]	٧٧٠ ٧١	١٠٤	١٠٣	١٠٣	١٠٣	٩٢
استونيا	٤٧٩ ٤٦	٩٦	٧٣	٥٥	٥٧	٤٦-٦١
فنلندا	١١٤ ٦٧	١٠٠	٩١	٩٢	١٠٢	١٢٤
فرنسا (معدلة لمراعاة درجة الحرارة)[د]	٠٣٢ ٤٩٤	١٠٤	١٠١	٩٩		٩٨[د]
ألمانيا	٥٠٩ ٢٤١ ١	٩٤	٩٠	٩٠		٨٧
اليونان	٨٨٨ ٩٤					١١٣
هنغاريا (١٩٩٠)	٦٧٤ ٨٨					٩٣
هنغاريا (١٩٨٥-١٩٨٧)[ب]	٠٨٢ ١٠٤					٧٨
أيسلندا	٢٢٧ ٣	٩٥	٩٢	٩٤		٩٦
إيرلندا	٧٥٧ ٦٣					١١١
إيطاليا	١١٧ ٥٦٣					١٠٧
اليابان	٥٢٣ ٢٠٦ ١	١٠٢	١٠٣	١٠١		١٠٢
لاتفيا	٦٤٠ ٢٧					٧٣
لختنشتاين	٢٦٥					١١٨
لكسمبرغ	١٢٣ ١٢					٧٠
موناكو	٧١					

	بيانات مستقاة من قوائم الجرد					بيانات مستقاة من الاسقاطات[أ]
	(النسبة المئوية مقارنة بسنة ١٩٩٠، ١٩٩٠= ١٠٠)					
	١٩٩٠ (جيغاغرام)	١٩٩١ ٪	١٩٩٢ ٪	١٩٩٣ ٪	١٩٩٤ ٪	٢٠٠٠ ٪
هولندا	٢١٣ ٩٤٦	١٠٥	١٠٣	١٠٤	١٠٥	٩٧
هولندا (معدلة لمراعاة درجة الحرارة)[هـ]	٢٢٠ ٣٤٦	١٠٢	١٠٢	١٠١	١٠٣	٩٤
نيوزيلندا	٨٠ ٢٦٦	٩٩	١٠١	٩٩	١٠٠	١٠١-١٠٢
النرويج	٥٢ ٢٣٥	٩٦	٩٢	٩٦	١٠٠	١٠٤
بولندا (١٩٩٠)	٦١٤ ٣٠٠		٧٣			
بولندا (١٩٨٨)[ب]	٥٧٢ ٢٥٧		٧٨			٦٤-٨٢
البرتغال	٥١ ٠٤٥					١٤٠
رومانيا (١٩٩٠)	٢٥٣ ١٥٢	٨٤	٧٢	٧٥		
رومانيا (١٩٩٨)[ب]	٢٧٦ ٨٥٩	٥١	٤٥	٤٤		
الاتحاد الروسي	٣ ٠٧٨ ٨٩٢					٨٣-٨٧
سلوفاكيا	٧١ ٩٠٠					٨٥
اسبانيا	٣١٠ ٠٧٠					٧٦
السويد	٧٥ ٥٧٣		٩١		٩٥	١٠٥
سويسرا (معدلة لمراعاة درجة الحرارة)[د]	٥٨ ١٩٦	١٠٣	١٠٠	٩٨	٩٧	٩٧[د]
المملكة المتحدة	٧٢٤ ٦٥٤	١٠١	٩٧	٩٤	٩٤	٩٤
الولايات المتحدة	٥ ٨٤٢ ٣٧١	٩٩	١٠١	١٠٢	١٠٣	١٠١

(أ) الرقم الخاص بسنة ٢٠٠٠ قد لا يشمل جميع الغازات والمصادر المشمولة ببيانات الجرد. انظر الجدول باء - ٦ (FCCC/CP/1996/12/Add.2).

(ب) اختار بعض الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية استخدام سنوات أساس مختلفة عن سنة ١٩٩٠، بالإشارة الى المادة ٤ - ٦.

(ج) جميع الأرقام معدلة لمراعاة تجارة الكهرباء.

(د) يشير الرقم الخاص بسنة ٢٠٠٠ الى رقم سنة ١٩٩٠ المعدل لمراعاة الاختلاف في درجة الحرارة.

(هـ) جميع الأرقام معدلة لمراعاة الاختلاف في درجة الحرارة.

الحواشي

(١) تاريخ استحقاق تقديم البلاغ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

(٢) تاريخ استحقاق تقديم البلاغ ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(٣) تاريخ استحقاق تقديم البلاغ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

(٤) للاطلاع على المقررات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في دورته الأولى، انظر الوثيقة FCCC/CP/1995/7/Add.1.

(٥) جميع الإشارات إلى "الأطراف" في هذه الوثيقة هي إشارات إلى "أطراف المرفق الأول" باستثناء الإشارات الواردة في الفرع السادس.

(٦) انظر FCCC/CP/1996/12/Add.2.

(٧) انظر FCCC/CP/1996/12/Add.2.

(٨) انظر FCCC/CP/1996/12/Add.1.

(٩) انظر FCCC/CP/1996/12/Add.2.

(١٠) جميع الإشارات إلى الأطراف الواردة في هذا الفرع هي إشارات إلى الأطراف المدرجة في المرفق الثاني.

(١١) تنبغي ملاحظة أنه أصبح من الممكن، اعتباراً من عام ١٩٩٦، الإبلاغ عن نسبة يصل أقصاها إلى ٨٤ في المائة من المساهمات في مرفق البيئة العالمية بوصفها تندرج ضمن المساعدة الإنمائية الرسمية.

- - - - -